استراتيجية المواجهة الشاملة: آليات القضاء على الفساد في العراق

A Comprehensive Strategy for Combating Corruption: Mechanisms for Eliminating Corruption in Iraq

أ.م. مؤيد جبار حسن & أ.م.د. حمد جاسم محمد & أ.م. د. علي مراد كاظم

مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق

Mr. Muayad Jabbar Hassan Saleh & Dr. Hamad Jasim Mohammed & Assoc. Prof. Dr. Ali Murad Kadhim

Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq.

Email: muayad.j@uokerbala.edu.iq

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i10.2120

تاريخ الاستلام: 2026-08-01 تاريخ القبول: 2026-08-15 تاريخ النشر 2026-10-01

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الفساد في العراق بعد عام 2003، وتحليل أبعاده وانعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، في ظل تنامي هذه الظاهرة وتغلغلها في مؤسسات الدولة والمجتمع. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن انتشار الفساد وتعقد مستوياته وتشابك مظاهره يستلزم مواجهته من خلال استراتيجية شاملة تتجاوز الاعتماد على أداة واحدة أو جهة منفردة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استقراء المصادر والمراجع ذات الصلة بالفساد، والمنهج التحليلي لتحليل الأدبيات والنصوص المتعلقة بالظاهرة داخل العراق وخارجه. وركزت الدراسة على ست آليات رئيسة لمواجهة الفساد والحد منه، تمثلت في: التجريم القانوني، والتحريم الديني، والنبذ الاجتماعي، والعقاب العشائري، والدور الدولي، والعامل النفسي، مع تقديم مجموعة من المقترحات الموجهة إلى الجهات المعنية بمكافحة الفساد. وخلصت الدراسة إلى أن مواجهة الفساد في العراق تتطلب استراتيجية متكاملة ومتعددة المستويات، تقوم على تضافر الجهود القانونية والدينية والمجتمعية والعشائرية والدولية والنفسية، إلى جانب تعزيز الشفافية، وتوظيف التكنولوجيا، وتطوير المؤسسات الرقابية، وترسيخ ثقافة النزاهة ومناهضة الفساد في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية المواجهة الشاملة، الفساد، العراق، مكافحة الفساد، التجريم القانوني، التحريم الديني، النبذ الاجتماعي، العقاب العشائري، الدور الدولي، العامل النفسي.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of corruption in Iraq after 2003 and analyze its political, economic, social, and administrative dimensions and implications, in light of the growing prevalence of this phenomenon and its penetration into state institutions and society. The study was based on the assumption that the spread of corruption, the complexity of its levels, and the interconnectedness of its manifestations require a comprehensive strategy that goes beyond reliance on a single instrument or an individual institution. The study adopted the descriptive approach by reviewing relevant sources and references on corruption, and the analytical approach to examine the literature and texts addressing the phenomenon in Iraq and abroad. The study focused on six main mechanisms for confronting and reducing corruption: legal criminalization, religious prohibition, social ostracism, tribal punishment, the international role, and the psychological factor. It also presented a set of recommendations directed toward the relevant authorities responsible for combating corruption. The study concluded that addressing corruption in Iraq requires an integrated, multi-level strategy based on coordinated legal, religious, societal, tribal, international, and psychological efforts, alongside enhancing transparency, utilizing technology, developing oversight institutions, and promoting a culture of integrity and anti-corruption within society.

Keywords: Comprehensive Confrontation Strategy, Corruption, Iraq, Anti-Corruption, Legal Criminalization, Religious Prohibition, Social Ostracism, Tribal Punishment, International Role, Psychological Factor.

المقدمة:

تعد ظاهرة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم المعاصر، وإن تفاوتت مستويات انتشارها وأشكالها ودرجة تأثيرها من دولة إلى أخرى. ولا تقتصر خطورة الفساد على ما يترتب عليه من هدر للموارد العامة أو إضعاف كفاءة المؤسسات، بل تمتد آثاره إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية، بما ينعكس سلبا على مسارات التنمية والاستقرار وبناء الدولة. وفي الحالة العراقية، اكتسبت ظاهرة الفساد أبعادا أكثر تعقيدا، إذ لم تعد في بعض صورها مجرد ممارسات فردية محدودة، وإنما تحولت إلى ظاهرة متشابكة امتدت آثارها إلى قطاعات ومؤسسات مختلفة، وأخذت تجد، في بعض البيئات الاجتماعية، قدرا من التعايش أو القبول لدى فئات محدودة، نتيجة اعتياد بعض الأفراد على ممارسات غير مشروعة أو النظر إليها باعتبارها وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة.

وعلى الرغم من وجود مؤسسات رسمية متخصصة في مكافحة الفساد، وفي مقدمتها هيئة النزاهة، فإن اتساع الظاهرة وتشعب أسبابها وآثارها يجعل مواجهتها مسؤولية مشتركة لا يمكن أن تضطلع بها مؤسسة واحدة بمفردها. فمكافحة الفساد تتطلب تكامل الأدوار بين الدولة ومؤسساتها الرقابية والقضائية والتشريعية، وبين المجتمع ومؤسساته وقياداته، فضلا عن دور الأفراد في رفض الممارسات الفاسدة والإبلاغ عنها وعدم المشاركة فيها. ومن ثم، فإن التصدي للفساد في العراق يستلزم الانتقال من المعالجة الجزئية إلى مقاربة شاملة تتعامل مع أسبابه القانونية والدينية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والنفسية، وتعمل على الحد من البيئة التي تسمح باستمراره وانتشاره.

تمثل هذه الدراسة جهدا بحثيا يسعى إلى تناول ظاهرة الفساد في العراق من منظور شامل، من خلال الجمع بين عدد من الآليات الرسمية والمجتمعية والثقافية والنفسية، انطلاقا من أن تعقد الظاهرة يستلزم تعدد أدوات مواجهتها. ولا تدعي الدراسة تقديم حل نهائي أو وحيد لهذه المشكلة، وإنما تحاول طرح رؤية قابلة للنقاش والتطوير، يمكن أن تسهم في إثراء الحوار العلمي والوطني حول سبل الحد من الفساد.

ويأمل الباحثون أن تشكل هذه الدراسة إضافة متواضعة إلى الجهود العلمية والفكرية الرامية إلى فهم ظاهرة الفساد ومواجهتها، وأن يستفيد منها الباحثون وأصحاب الرأي وصانعو القرار والجهات المعنية بالإصلاح ومكافحة الفساد في العراق، بما يخدم المصلحة العامة ويسهم في تعزيز النزاهة والشفافية وترسيخ دولة المؤسسات والقانون.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في أن الفساد يشكل تحديا مركبا للدولة والمجتمع في العراق، نتيجة تشابك مظاهره وتعدد أشكاله وتغلغله في بعض المؤسسات والممارسات العامة، فضلا عن ارتباط

بعض جوانبه بعوامل داخلية وخارجية. ويزيد من تعقيد هذه الإشكالية أن مكافحة الفساد قد تتقاطع مع مصالح وشبكات وفاعلين مختلفين، الأمر الذي يجعل عملية المواجهة أكثر حساسية وتعقيدا.

كما ترتبط الإشكالية بضرورة اتخاذ إجراءات وإصلاحات قد تكون ذات آثار سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في المدى القصير، لكنها قد تكون ضرورية لتحقيق نتائج أكثر استدامة على المدى البعيد. ومن هنا، فإن مكافحة الفساد ليست مجرد إجراء قانوني أو إداري محدود، بل هي عملية إصلاح شاملة تتطلب إرادة سياسية ومؤسسية، ووعيا مجتمعيا، واستعدادا لتحمل تكاليف الإصلاح ومواجهة مقاومة المستفيدين من استمرار الظاهرة.

وبناء على ذلك، تتمحور الإشكالية الرئيسة للدراسة حول التساؤل الآتي:

- كيف يمكن بناء استراتيجية شاملة وفعالة لمواجهة ظاهرة الفساد في العراق والحد من انتشارها، في ظل تعدد أسبابها وتشابك أبعادها وتداخل الفاعلين المرتبطين بها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ما طبيعة ظاهرة الفساد في العراق، وما أبرز مظاهرها وأبعادها؟
- إلى أي مدى يمكن أن يسهم التجريم القانوني في الحد من الفساد؟
- ما دور الوازع الديني في مواجهة السلوكيات والممارسات الفاسدة؟
- كيف يمكن للمجتمع أن يسهم في الحد من انتشار الفساد من خلال النبذ الاجتماعي؟
- ما حدود إمكانية توظيف العقاب العشائري في مواجهة بعض صور الفساد؟
- ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الجهات والمؤسسات الدولية في دعم جهود مكافحة الفساد في العراق؟
- ما أهمية العامل النفسي في الحد من قابلية الأفراد لممارسة الفساد أو تقبله؟
- هل يمكن التكامل بين هذه الآليات ضمن استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن ظاهرة الفساد المستشرية في العراق تتسم بدرجة من التعقيد والتداخل تجعل من الصعب مواجهتها من خلال أداة واحدة أو جهة منفردة. وبناء على ذلك، تفترض الدراسة أن الحد من الفساد يتطلب استراتيجية شاملة ومتعددة المستويات، تجمع بين الآليات القانونية والدينية والاجتماعية والعشائرية والدولية والنفسية، وتعمل على توظيف هذه الآليات بصورة متكاملة ومتزامنة قدر الإمكان، بما يسهم في معالجة أسباب الظاهرة ومظاهرها وآثارها في آن واحد.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استقراء المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الفساد، والوقوف على ما تناولته من مفاهيم وأبعاد ومظاهر مرتبطة بالظاهرة، مع التركيز على الحالة العراقية. كما استعانت الدراسة بالمنهج التحليلي من خلال تحليل ما ورد في الأدبيات والدراسات والمؤلفات والنصوص ذات العلاقة بالفساد، داخل العراق وخارجه، بهدف استخلاص الآليات التي يمكن أن تسهم في مواجهته والحد من انتشاره.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع ظاهرة الفساد في العراق، والوقوف على أبرز مظاهرها وأبعادها، ومحاولة تحديد بعض المسارات والآليات التي يمكن توظيفها في مواجهتها والحد من انتشارها. كما تسعى الدراسة إلى طرح استراتيجية شاملة تقوم على مجموعة من الآليات المتكاملة والقابلة للتطبيق، بحيث لا تقتصر عملية مكافحة الفساد على الإجراءات القانونية والرقابية وحدها، وإنما تمتد إلى الجوانب الدينية والاجتماعية والعشائرية والدولية والنفسية. وتنطلق الدراسة من أن مواجهة الفساد تتطلب جهدا مستمرا ومنظما، وتعاونا بين مختلف الفاعلين في الدولة والمجتمع، وصولا إلى الحد من هذه الظاهرة وتعزيز قيم النزاهة والمسؤولية العامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في ظاهرة الفساد في العراق، باعتبارها من القضايا التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في قدرة الدولة على تحقيق التنمية والإصلاح المؤسسي وترسيخ الاستقرار. فالفساد لا يقتصر أثره على الجانب المالي أو الإداري، وإنما يمكن أن يمتد إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات العامة، وإعاقة تنفيذ السياسات العامة، وإهدار الموارد، وتعميق مظاهر عدم المساواة، فضلا عن التأثير في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية.

وتكتسب الدراسة أهميتها أيضا من محاولتها تقديم تصور متعدد الأبعاد لمواجهة الفساد، يجمع بين الأدوات الرسمية وغير الرسمية، ويؤكد أن نجاح جهود المكافحة لا يتحقق من خلال العقوبة القانونية وحدها، وإنما يحتاج إلى بيئة اجتماعية وثقافية ومؤسسية داعمة للنزاهة والشفافية والمساءلة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تسهم الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول ظاهرة الفساد في العراق، وتقديم بعض الأفكار التي قد تكون مفيدة للباحثين وأصحاب الرأي والقرار والجهات المعنية بمكافحة الفساد.

هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة، وستة مطالب تمثل الآليات الرئيسة التي يقترحها الباحث لمواجهة الفساد والحد منه، وهي: التجريم القانوني، والتحريم الديني، والنبذ الاجتماعي، والعقاب العشائري، والدور الدولي، والعامل النفسي. ثم تأتي خاتمة تتضمن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تليها مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يرى الباحث إمكانية الاستفادة منها في تعزيز جهود مكافحة الفساد في العراق.

مدخل للأوضاع السياسية والأمنية في العراق مطلع الألفية الثالثة:

شهد العراق بعد العام 2003 تنامي ظاهرة الفساد بشكل كبير، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة الظروف التي عاشها، خاصة مرحلة الاحتلال الأمريكي وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية، فضلا عن الجذور التاريخية للفساد التي كونت «بذرة الفساد الأولى»، لتتنامى بعد العام 2003 لأسباب مختلفة ومتعددة وفرت البيئة الملائمة لازدياد نسب الفساد وتعاظم مشكلته. وتعاظمت نسب الفساد، وفق الإحصائيات المحلية والدولية، من عام إلى آخر، مما أدى إلى آثار كارثية وانعكاسات سلبية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية (الله، 2013).

وفي مؤشر مدركات الفساد، الذي يقيم 182 دولة حول العالم، وهو المؤشر العالمي الرائد لقياس فساد القطاع العام، والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، حصل العراق على 28 نقطة هذا العام، بتراجع نقطتين عن العام الماضي، ما يجعله في المرتبة 136 من بين 182 دولة (International، 2025).

وعلى الرغم من وجود مؤسسات كثيرة تعنى بمكافحة الفساد، إلا أن الفساد في العراق أصبح منظومة صعبة الاختراق، تمتلك أذرعا قوية؛ لأن الفاسدين ماهرون في تغطية أنفسهم وحمايتها ورقيا وقانونيا. وقد عززت المحاصصة من الفساد وجعلته أمرا ممنهجا في المؤسسات العراقية، إذ يتميز الفساد في العراق بسمات وأسس معقدة وغير اعتيادية، كونه يرتبط بصورة جدلية بالوضع السياسي القائم، فضلا عن ترابط منظوماته وتشعب مستوياته واتجاهاته. ولعل أهم ما يميز الفساد في العراق هو مهاجمة الفاسدين لظاهرة الفساد، وكأنهم يهاجمون شبحا لا وجود له؛ لذا نجدهم أكثر قدرة على انتقاد الفساد، وتراهم يتحدثون عن النزاهة والشفافية بمناسبة أو بدونها، على الرغم من أن النزاهة هي الحالة الافتراضية (ناصر، 2023).

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراجعة قوانين وسياسات جديدة ودعمها لتحسين تدابير مكافحة الفساد في العراق، ومنها مسودة قانون حق الحصول على المعلومة. كما أسهم في تعزيز قدرات أكثر من 1000 موظف حكومي في هذا المجال، ونسق الجهود بين الشركاء العراقيين

والدوليين، مما مهد الطريق لوضع سياسات وقوانين تهدف إلى مراقبة كيفية إسهام قانون حق الحصول على المعلومة في تعزيز الشفافية والمساءلة في العراق (المتحدة، 2024).

تتضمن الاستراتيجية الشاملة لمواجهة الفساد في العراق العديد من الآليات، ويتوجب اتباعها جميعا في وقت واحد لتحقيق الهدف المنشود، وسنذكرها هنا على شكل مطالب:

المطلب الأول: التجريم القانوني

يجرم القانون العراقي الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته، وقد أوجد المشرع العراقي عددا من الجهات القانونية والمؤسسات المختصة بمواجهته، من بينها هيئة النزاهة، والقضاء العراقي، ومجلس النواب بما يمتلكه من سلطة تشريعية ورقابية. وسوف نتناول دور هذه الجهات في مكافحة الفساد بشيء من التفصيل.

أولا: هيئة النزاهة

لا يخلو العراق من قوانين تجرم الأفعال الجرمية المتنوعة وتعاقب عليها، ومن بينها جرائم الفساد بمختلف أنواعها وأشكالها. فبعد عام 2003، وبداية الغزو الأمريكي للعراق، وتعيين حاكم مدني من قبل سلطة الاحتلال، أصدر الأخير جملة من الأوامر، من بينها الأوامر الخاصة بمكافحة الفساد في العراق، ومنها الأمر رقم (55) لسنة 2004، الخاص بتشكيل مفوضية النزاهة، والتي تمحورت صلاحياتها حول ما يأتي:

1. صلاحية التحقيق في قضايا الفساد.
2. استلام مزاعم الفساد، بما فيها المزاعم المغلفة.
3. اقتراح التشريعات على الهيئة التشريعية الوطنية للقضاء على الفساد.
4. توفير برامج عامة للتثقيف والتوعية تراها مناسبة لتنمية ثقافة النزاهة والشفافية.
5. عدم التمييز في ممارسة عملها على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو مناطقي (أيوب، 2011، صفحة 14).

وفي عام 2011، صدر قانون هيئة النزاهة، التي كلفت بمهمة مواجهة الفساد. وقد تم فيه تشخيص معنى «قضية فساد»، وهي تعني دعوى جزائية يجري التحقيق فيها حول جريمة من الجرائم التي تخل بالالتزامات الوظيفية، مثل: 1- الرشوة، 2- الاختلاس، 3- تجاوز الموظفين حدود وظائفهم، أو أي جريمة أخرى من الجرائم التي نص عليها قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 (قانون هيئة النزاهة، 2011، صفحة 20).

وهنا يجب الإشارة إلى أن هيئة النزاهة في العراق تؤدي دورها باعتبارها جهازا مستقلا ومؤسسة دستورية (المادة 102 من الدستور) في البلاد، متخصصة في مكافحة الفساد، كما تخضع الهيئة لرقابة مجلس النواب، وهذا ما أشارت إليه المادة المذكورة أعلاه، مما يضمن أن تؤدي الهيئة عملها على أكمل وجه (النبي وصالح حسن كاظم، صفحة 17).

واستهلت هيئة النزاهة الاتحادية العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، بتوسعة نطاق شمول مؤسسات الدولة بتطبيق هذه الاستراتيجية، لتكون محافظات العراق، باستثناء محافظات إقليم كوردستان، ميدانا لهذه التوسعة، حيث تم تطبيق مضامين الاستراتيجية المشار إليها آنفا على الحكومات المحلية فيها، كما تم تأليف فريق في كل محافظة، وجرى تدريب أعضائه أسوة بالفرق الوزارية. وتتولى هذه الفرق مهمة تشخيص ظواهر ومخاطر الفساد في المحافظات وتحليلها وفقا لنماذج الاستراتيجية الوطنية، واقتراح المبادرات التي تسهم في رفع مستوى النزاهة والحد من الفساد في المحافظات (الاتحادية، 2023).

ثانيا: السلطة القضائية

تتكون السلطة القضائية من مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية العليا، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الإشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقا للقانون (النبي وصالح حسن كاظم، صفحة 15).

ويحظى القضاء في العراق بدور مهم في معركة مكافحة الفساد والوقوف في وجهه، وتجريم الفاسدين أينما ذهبوا، وذلك لتحقيق العدالة والردع، من خلال اعتبار الفساد قضية عالية المخاطر، والمتابعة الجادة لعمليات ملاحقة جميع المتورطين في سرقة المال العام وجرائم الفساد. ويتم ذلك ابتداء من تحريك الشكوى الجزائية وصولا إلى صدور قرار فاصل في الدعوى، من خلال حكم نهائي للمحاكم المختصة بالتحقيق والجنح والجنايات. وذلك لأن جرائم الفساد، إذا لم ينل مرتكبوها مساءلة أو عقابا، فإنها سوف تنمو وتتوسع وتتجذر في عمق المجتمع، إلى الدرجة التي تنال فيها قدرا من المقبولية، وحينها ستنبري فئة كبيرة لتحتضن الفساد وتذود عنه، لتغدو ظواهره وممارساته الملتوية مقبولة مجتمعيا، أو على أقل تقدير يتسامح معها المجتمع. وهنا سيصعب مواجهة الفساد والوقوف في وجهه والنيل منه. لذا كان لابد أن يوسع القضاء عمله، فلا يكتفي بمجرد توقيع العقوبات على مجرمي الفساد، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك، عبر إجراءات رصد وملاحقة الهاربين، بغية استردادهم وإرجاع ما نهبه الفاسدون من ثروات البلاد (عبيد، 2024، صفحة 26).

أعلن مجلس القضاء الأعلى، بتاريخ 1 نيسان 2021، عن وضع خطة لمكافحة الفساد من أربعة محاور، تضمنت الآتي: منع حدوث الفساد والوقاية منه، وكيفية إنفاذ القانون والملاحقات القضائية، ورفع المستوى التثقيفي والمشاركة القضائية، فضلا عن التعاون الدولي.

وفي بيان لمجلس القضاء الأعلى نشرته وكالة الأنباء الرسمية العراقية، أشار أحد القضاة المتخصصين في مكافحة الفساد المالي والإداري إلى أنه، من أجل معالجة آفة الفساد، يتطلب الأمر تعاونا واسعا على النطاقين المحلي والعالمي. وأوضح أن «هناك كوادر متقدمة في بعض الوزارات، تقوم بلملمة قضايا الفساد قبل أن تصل إلى أيدي العدالة»، ووصف بعض الموظفين بـ«الانتحاريين»، وهم الذين يقومون بالتغطية على الأعمال المشبوهة لرؤسائهم في العمل (العراقية، 2021).

وفيما أكد نائب رئيس محكمة استئناف الكرخ، قاضي محكمة تحقيق النزاهة، القاضي ضياء جعفر، بتاريخ 2024/1/14، أن مجلس القضاء الأعلى وضع خطة مدروسة لمكافحة جرائم الفساد، وذلك خلال كلمة موسعة في المؤتمر الأول لمكافحة الفساد، إذ أشار إلى أن «الخطة التي أعدها القضاء لمكافحة الفساد تضمنت ثلاثة محاور؛ الأول وقائي، والثاني بمتابعة الجرائم وملاحقة مرتكبيها والتوسع بالتحقيقات المالية الموازية لجبر الضرر، والثالث هو التوعية ونشر الثقافة بضرورة مكافحة جرائم الفساد» (الكرخ، 2024).

ومما تقدم، يبدو أن للقضاء العراقي دورا مركزيا في مكافحة الفساد وإدانة مرتكبيه ومعاقبتهم، بحكم توفر الأدلة والقرائن التي تدين الفاسدين، حتى إن بعضهم تجرأ على الاعتراف علنا، وفي مقاطع موثقة ومقابلات تلفزيونية، بأخذه الرشى وتحايله على القانون.

ثالثا: السلطة التشريعية

تتضمن السلطة التشريعية مجلسين: 1- مجلس النواب، 2- مجلس الاتحاد، الذي لم ير النور إلى اليوم. لذا ستركز دراستنا على مجلس النواب، الذي يتولى المهام الآتية:

1- القيام بتشريع القوانين لجمهورية العراق.
2- ممارسة دور رقابي مهم على أداء السلطة التنفيذية.
3- إجراء عملية تنظيم المصادقات الخاصة بالمعاهدات والاتفاقيات مع الدول.
4- منح الموافقات الخاصة بتعيين رئيس محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام.
5- القيام بمساءلة رئيس الجمهورية وإعفائه من منصبه في حالة الحنث باليمين الدستورية.
6- صلاحية استجواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء في كل ما يتعلق بالشؤون التي تدخل في اختصاصهم (النبي وصالح حسن كاظم).

ولا شك أن للبرلمان دورا مهما في محاربة الفساد، وهذا ما أكدته النائب عن ائتلاف دولة القانون، ضحى القيصر، من أن البلاد بحاجة إلى برلمان قوي يعمل على تشريع القوانين ومحاربة الفساد. وقالت القيصر في تصريح متلفز إن «العراق بحاجة إلى اختيار ممثلين في مجلس النواب

لديهم القدرة على إتمام القوانين والتشريعات، ومحاربة الفساد ومساءلة الفاسدين»، مبينة أن «هناك ملاحظات كبيرة حول أداء الدورة البرلمانية الحالية» (القيصر، 2021).

وتزداد أهمية دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الإداري، إذ كانت، للأسف، بعض التشريعات سببا في وجوده، مثل النصوص التي تعطي صلاحيات تمكن حامليها من التصرف بممتلكات وموارد مؤسساتهم، وتوزيع المناصب فيها لمن لا يستحقها، والحصول على كل ما يريدون. وبهذا يصبح الفساد مشروعا، وينتشر من مكامنه الأولى في نفوس الفاسدين والمفسدين إلى التشريعات التي يصبح في مقدور البعض العبث بها وتكييفها حسب أهوائهم، وخاصة التشريعات الفرعية، كالأنظمة والتعليمات (عبدالله، صفحة 23).

ومن خلال الاستبيان الذي أجرته دائرة التخطيط والبحوث في هيئة النزاهة الاتحادية، تبين أن هناك تحديات تواجه المؤسسات الحكومية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة. وتتجلى هذه التحديات في عدم توافر إطار مؤسسي نموذجي لبعض المؤسسات، وعدم وجود نظام داخلي منظم ومعلن لتنظيم عملها، وعدم تحقيق التعاون بين التشكيلات، وعدم تجنب تداخل المهام والمسؤوليات، وعدم توافر الصلاحيات الملائمة للمهام الملقاة على عاتقها، وعدم وجود خطط استراتيجية فنية شاملة ومعلنة، وعدم توافق الموازنات السنوية مع متطلبات تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وعدم وجود نظام متكامل لتقييم الأداء، وعدم وجود خطط للتحول الرقمي أو تحسين الجودة الشاملة أو تعزيز الحوكمة (النزاهة، 2023).

ومما سبق، يتبين لنا أن العراق يتمتع بمنظومة قانونية وتشريعية محكمة، توازي ما هو موجود في الدول المتطورة، وهي قادرة، دون شك، على الوقوف في وجه الفساد وكبح جماحه وتثبيط نشاطه والقضاء المبرم عليه.

المطلب الثاني: التحريم الديني

إن حكم الفساد هو التحريم، وقد تكرر النهي عنه في الكتاب والسنة. فقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (البقرة: 205). وقال: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: 56). وقال: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ﴾ (هود: 116). وقال: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: 77).

وفي الحديث النبوي الشريف: «فأما من ابتغى وجه الله وأطاع الإمام وأنفق الكريمة وياسر الشريك واجتنب الفساد كان نومه ونبهه أجرا كله، وأما من غزا رياء وسمعة وعصى الإمام وأفسد في الأرض فإنه لا يرجع بالكفاف» (الفساد، 2026).

ومن أبرز من تصدى للفساد والمفسدين في الوقت الحالي:

1) مرجعيات التقليد:

إن الطريقة التي اعتمدتها المرجعية الدينية في النجف لمواجهة الفساد، بأسلوب تصاعدي هادئ، ومن خلال نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح، هي أسلوب دبلوماسي جديد يستحق أن يكون مدرسة بحد ذاته؛ لأن المرجعية نجحت في أن تغير العديد من المعادلات، كما أن مكافحة الفساد المالي والإداري وفق المرجعية تكون كالآتي:

1- تجاوز المحاصصة الحزبية والطائفية والفئوية، واعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة.
2- ضغط النفقات إلى أدنى مستوى ممكن، لتقليل ظاهرة الاعتداء على أموال الدولة.
3- أداء الجهات الرقابية لدورها عبر متابعة الفساد ومحاسبة عناصره، مهما كان موقعه.
4- تجاوز الأزمة المالية من خلال مكافحة الفساد وضغط النفقات ودعم المنتج المحلي (محسن).

وفي استفتاء قدمه مجموعة من المواطنين لمكتب المرجع الأعلى سماحة السيد علي السيستاني، دام ظله، جاء فيه:

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: لقد تفشى ما يسمى بـ(الفساد الإداري) في أوساط (الموظفين الحكوميين) بشكل لم يكن له مثيل، واتخذ صورا متنوعة، منها:

1- تلكؤ الموظف عن أداء واجبه القانوني تجاه المراجع إلا بعد أخذ (رشوة) منه.
2- تجاوز الموظف على القوانين والقرارات الرسمية لصالح المراجع إذا دفع له مبلغا من المال على ذلك.
3- قيام الموظف بمنح مقاولات المشاريع الخدمية وغيرها لأشخاص بعينهم، مقابل مبالغ تفوق بكثير متطلبات إنجازها.
4- قيام مجاميع من الموظفين بمشروع ما، ويتقاضون أموالا طائلة عليه، في حين أنه من ضمن واجباتهم الوظيفية التي يمنحون مقابلها الرواتب الشهرية.

وهناك الكثير من الحالات الأخرى، نرجو بيان الحكم الشرعي في جميع ذلك.

أدامكم الله ذخرا وملاذا.

مجموعة من المواطنين

10 صفر 1426 هـ

فكان جواب المرجعية كالآتي:

«بسمه تعالى

يحرم على الموظفين التخلف عن أداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعا، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من المال، من المراجع أو غيره، خلافا للقانون سحت حرام، كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه، بل مطلق التصرف غير القانوني فيه، حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة، والله الهادي.»

15 صفر 1426هـ

مكتب السيد السيستاني / النجف الأشرف (استفتاء حول الفساد الإداري، 2022).

وهنا يظهر النفس الأبوي للمرجعية في إرشاد الناس إلى جادة الصواب وتحذيرهم من الانزلاق إلى مهاوي الفساد والوقوع في حبائله، والخلاص من الفساد فيه كثير من المنافع والرقي للمجتمع والدولة على حد سواء.

2) خطب الجمعة

يعد يوم الجمعة من أفضل أيام الأسبوع، وقد جرى بيان فضله في أحاديث كثيرة، لذا فإن مكانة هذا اليوم جليلة في الإسلام وفي نفوس المسلمين، فهو ملتقاهم ومؤتمرهم الأسبوعي، حيث يحضرون إلى المسجد للاستماع إلى الخطيب والاستفادة من توجيهاته وكل ما يخصهم في أمور دينهم ودنياهم. لذا فإن الخطيب الذي يلامس مشكلات المجتمع ويعايش الواقع يكون له أثر كبير في المجتمع، وحول خطبة الجمعة وأهميتها (خطبة الجمعة، 2019).

فخطيب الجمعة يؤدي دور الواعظ والمحب، لذا له دور كبير وأثر بالغ في بيئته ومجتمعه وسامعيه وناسه؛ فهو لهم المربي والمعلم، ورجل الحسبة والموجه، وبقدر إحسانه وإخلاصه يتبوأ في قلوب الناس مكانا، ويضع الله له قبولا قل أن يزاحمه فيه وجهاء، ولا يدانيه فيه ذوو مقامات، ومرد ذلك إلى الإخلاص أولا، وتوفيق الله سبحانه وتعالى أيضا، ثم إلى حسن الإجادة وجودة الإفادة، والقدرة على التأثير المكسو بلباس التقوى، والمدثر بدثار الإخلاص والورع (حميد، 10-2022-12).

ومن الأمثلة في بعض الدول العربية الشقيقة، خصصت وزارة الأوقاف المصرية خطب الجمعة للتصدي للفساد، وتحت عنوان «مواجهة الفساد مسؤولية دينية ووطنية ومجتمعية»، وذلك للتحذير من مخاطر الفساد، في إطار جهود جمهورية مصر للتصدي للفاسدين، وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد. وقد تم التنسيق لعقد دورة متخصصة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد للأئمة

والواعظات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية، ومن المقرر أن يتم عقدها لـ50 إماما وواعظة (مواجهة الفساد، 2020).

وفي المملكة العربية السعودية، أشار معالي الشيخ صالح بن حميد، إمام وخطيب المسجد الحرام، في خطبة الجمعة: «الفساد استغلال مقيت للإمكانات الشخصية والرسمية والاجتماعية، يستهدف تحقيق منافع غير مشروعة، ومكاسب محرمة، وسوء استغلال للسلطة والصلاحية، ومخالفة للأحكام الشرعية، والقيم الأخلاقية، والأنظمة المرعية» (خطبة الجمعة، 2026).

وفي خطبة للشيخ صالح الفوزان عن الأمانة ورفض الفساد، قال فيها: «إن على جميع المسلمين أن ينزهوا أنفسهم عن كل الاختلاسات والخيانة المالية بأنواعها، وأن يقوموا إخوانهم بالموعظة الحسنة والنصيحة، كذلك الأخذ بأيديهم والرفع من شأنهم لينجو وينجوا الجميع، إذ إن الخيانة إذا تركت استشرت وانتشرت ونشط الخونة. أما إذا علم الخونة أن هناك من يرصد أعمالهم، فإنهم سيتوقفون عنها إن كان بهم إيمان يردهم، وإلا سيفعلون خوفا من العقوبة، أو هربا من الفضيحة؛ ولكن لما سكت الناس وتركوا هؤلاء العابثين في أموال المسلمين وفي المجتمع، نشطوا واتخذوا هذه الخيانة مصدرا للكسب، يتبارون فيها ويتسابقون فيها، خائن من وراء خائن» (خطبة جديدة للفوزان،2013).

وفي العراق، استخدمت خطب الجمعة في تشخيص مواطن الخلل في الحكومات المتعاقبة، وكان محورها إصلاح البلاد ونبذ الفساد، الذي تشعبت منه جميع مشكلات البلد. ولو تصفحنا بعض المقتطفات من بيانات وخطب الجمعة، سنلاحظ وجود تلكؤ لدى الحكومات في محاربة الفساد، رغم وجود دعم قوي وغير محدود لتلك الحكومات من مرجعية النجف الأشرف في محاربة الفساد (هادي،2020).

3) منابر إعلامية:

مثلت القنوات الفضائية، وانتشارها الواسع ودخولها إلى جميع بيوت سكان العالم، قوة إعلامية ومنبرا خطيرا ومهما، يتمكن من يعتليه من التأثير في ملايين المخاطبين، كما تفعل ذلك باقي وسائل التواصل الاجتماعي ومنصاتها الإعلامية الفاعلة.

ولا ريب أن المنابر الإعلامية في الوقت الراهن تحولت إلى أداة رئيسة لتشكيل وصياغة الذوق الشعبي والرأي العام ومنظومة القيم الثقافية والأخلاقية والدينية والسياسية، كما بات باستطاعتها أن تسلط الضوء على قضية ما أو رأي معين أو شخص محدد، أو تطمسها وتضعها في خانة الإهمال والنسيان. وللأسف، فإن ما نملكه من تلك المنابر قليل جدا، وتأثيرها لا يكاد يذكر أيضا. ولذا فإننا نشهد في كل يوم تغيرا اجتماعيا يتشكل في صورة ظواهر هنا وهناك، ثم لا يلبث أن يثبت نفسه بعد

أن تنهار أمامه شيئا فشيئا أسوار الصد المجتمعية. والنتيجة أن وسائل الإعلام أحدثت تغييرات كبيرة في البنية الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية كافة (الشبيب، 2022).

ومن أهم المنابر ذات التأثير القوي في المجتمع العراقي المنابر الحسينية، والتي تعد رسالتها، في الحقيقة، رسالة الإسلام النقي، ومنهجا قويما يدعو إلى الإيمان والإصلاح والتكامل الإنساني. ولأجل ذلك، يجب أن تكون رسالة خطيب المنبر الحسيني رسالة الإسلام، وأهدافها عين أهدافه، ومضمونها هو مضمون رسالة الحسين الإصلاحية. فكما أن الإمام الحسين عليه السلام كان خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله في دعوته ومنهجه الذي يمثل حكم الله عز وجل في أرضه، كذلك يجب على الخطيب الحسيني أن يمثل الحسين عليه السلام في دعوته ونهضته وأهدافه على منبره (الإعلام، 2017).

ومن أبرز خطباء المنبر الحسيني عميده الدكتور الراحل أحمد الوائلي، الذي كان له تأثير في جميع طوائف العراق، وليس فقط على الشيعة، حتى على باقي الديانات الأخرى.

خلاصة الحديث، أن للمنابر رسالة إنسانية قيمة، سواء كانت إعلامية تشخص الخلل وتطرح الحل، دون مناكفات ومهاترات أو فضائح وابتزاز، أو منابر حسينية توعوية، تذكر الناس بثورة الإمام الحسين عليه السلام ضد الظلم والفساد واستغلال المال العام وسرقته.

المطلب الثالث: النبذ الاجتماعي

المجتمع العراقي ينبذ الفاسد وينظر إليه نظرة احتقار واستصغار، رغم أن هناك تغييرا، مؤخرا، في تلك النظرة. والنبذ هو شكل متطرف من أشكال الرفض، يتم فيه استبعاد الشخص وتجاهله في حضور الآخرين. وللنبذ آثار سلبية قوية على الصحة النفسية، ويضر بمجالات متعددة من الأداء الذاتي. ولا تشمل العواقب المحددة الحزن وجرح المشاعر والتغيرات في الإدراك الاجتماعي، على سبيل المثال: زيادة احتمال تفسير المواقف الغامضة على أنها تهديد، فحسب، بل تشمل أيضا انخفاض الرضا عن أربعة احتياجات إنسانية أساسية: الانتماء، والسيطرة، واحترام الذات، والوجود ذي المعنى.

وهناك من يقسم الاجتماعات الإنسانية إلى صنفين: الكاملة، وتشمل: العظمى، وهي اجتماع الجماعة كلها في المعمورة، أي البشرية كلها؛ والوسطى، وهي اجتماع أمة في جزء من المعمورة، أي دولة ما؛ والصغرى، وهي اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة، أي مدينة من المدن. وغير الكاملة، وتشمل: أهل القرية، واجتماع أهل المحلة، ثم اجتماع في سكة، ثم اجتماع في المنزل، وهي الأسرة، وتعد أصغرها منزلة (دغيم، 2000).

لذلك سنتناول الموضوع من زاوية حجم التجمعات البشرية، من الأكبر إلى الأصغر:

1) المجتمع الكبير

وهو المجتمع الذي يحتوي جميع الأشخاص الذين يعيشون في إقليم معين، أو الأشخاص الذين يعتبرون وحدة واحدة بسبب اهتماماتهم المشتركة أو مجموعتهم الاجتماعية أو جنسيتهم، ويحتوي أيضا المجتمع المحلي، الذي يحتوي هو الآخر تجمعات بشرية أصغر متنوعة، كتجمعات السود والبيض في المجتمع الأمريكي، وكذلك باقي التجمعات الإثنية والقومية والعرقية. وهناك من يرى أن مجموع دول العالم يشكل المجتمع الدولي، بدوله المتنوعة المتوزعة على قارات الأرض.

ويبدو دور المجتمع الدولي في مكافحة الفساد في التضامن والتوحد ضد الخارجين عن القانون، سواء كانوا دولا أو منظمات أو أفرادا. والعراق جزء لا يتجزأ من هذه المنظومة الدولية.

2) المجتمع المحلي

وفيه الأشخاص الذين يمثلون الجيران، والزملاء في العمل أيضا، وتكون علاقة الفرد مع هؤلاء القريبين منه أوثق وأقوى من علاقاته مع المجتمع الكبير، بحكم الاحتكاك المباشر اليومي.

والملاحظ على المجتمع العراقي أن نسبة الشباب فيه مرتفعة، ويوصف بأنه مجتمع فتي، وهو يصنف بنسبة عالية نسبيا من الأطفال والصبايا والشبان، ويتصف بانخفاض العمر الوسيط، ومن ثم يتصف بنمو عال متحمل (الفتي، 2024).

إن المجتمع المحلي هو جماعة من البشر يعيشون في بيئة جغرافية محددة، تربطهم علاقات اجتماعية واقتصادية. وهم يتشابهون، إلى حد ما، في أسلوب المعيشة، ويتشاركون في منظومات القيم والعادات والتقاليد، وفي التصورات والرموز الثقافية التي تحدد شكل ومعنى بنيتهم الاجتماعية، وتوجه أفعالهم وسلوكهم في مناحي الحياة كافة (المتحدة، 2004).

وهنا يبدو النبذ الاجتماعي أوضح للأفراد، باعتبار وجود حالة الاحتكاك شبه اليومي بين الناس في تلك التجمعات البشرية. كذلك يبدو أجلى التأثير المدمر للفساد على بنى الاقتصاد والخدمات العامة، والإخلال بالعدل في توزيع الثروات الوطنية.

3) الأسرة

وهي مجموعة بشرية يرتبطون برابط كالزواج أو الولادة أو التبني، ويقيمون معا، ويعد جميع هؤلاء الأشخاص المرتبطين أفرادا في أسرة واحدة. وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك بيت ما يحوي الزوجين الأكبر سنا، وابنتهما وزوجها وطفلين، وابن أخ الزوجين الأكبر سنا، ويقطنون في ذات المكان، فسيتم اعتبارهم جميعا أفرادا في أسرة.

والأسرة كمنظمة اجتماعية تختلف عن المنظمات الاجتماعية الأخرى ببعض المميزات التي تدل دلالة قاطعة على وحدتها كنظام اجتماعي مستقل، ذات صفات وخصائص اجتماعية فريدة (السيد، 2014).

وهنا يبدو التعامل مع العنصر الفاسد بصور مختلفة، منها الرفض أو القبول، حيث تخضع تلك ردات الفعل للقيم الأخلاقية للفرد، ومدى الانتفاع الأسري من ذلك الفاسد، سواء كان أبا أم أخا أم زوجا، وتختلف حسب المصلحة الشخصية وتغلب المثل والأخلاق والقيم عليها.

الأسرة هي العامل الأول والأساسي في تكوين الكيان المجتمعي والتربوي، حيث تسهم الأسرة في تكوين شخصية الطفل وتعليمه العادات والتقاليد والتربية والدين، وكل هذه الأمور تقوم بها الأسرة. لذلك هي من أهم مكونات المجتمع، ومنها يخرج الإنسان، سواء كان صالحا أم فاسدا، وهنا تكون على الأسرة مسؤولية جسيمة في رفد المجتمع بالأفراد الصالحين.

وتبرز أهمية الرقابة الشعبية لما تقوم به من أدوار رقابية تسهم في كشف مظاهر الخلل والفساد داخل المؤسسات الحكومية، وكذلك لما تفعله أقسامها المتنوعة، كقسم شؤون المواطنين وغيرها، من دور فعال في متابعة الرقابة والتوعية للتصدي للفساد وفضح المفسدين (إبراهيم، 2020).

وبناء على ما تقدم، يبدو لنا أن النبذ الاجتماعي مهم في زجر المخالفين لقواعده، وردع المتجاوزين لقيمه الأصيلة، خاصة في المجتمع العراقي العريق.

المطلب الرابع: العقاب العشائري

المجتمع العراقي مجتمع عشائري، ويتصاعد نفوذ تلك العشائر يوما بعد يوم، فقد صارت جزءا من المشهد العراقي بكافة قطاعاته المختلفة، ومنها الجانب السياسي؛ فمثلا يجمع بعض النواب أصواتهم من خلال ارتباطاتهم العشائرية. كما تتشكل بعض القوى السياسية بالكامل على أساس العشائر والدواوين، ومنها، على سبيل المثال، «مجلس إنقاذ الأنبار». بل إن العشائر لديها قانونها الخاص في أحيان كثيرة، تعتمد عليه الدولة في حل النزاعات (قناة DW، 2022).

فعلى هذا الأساس نجد أن دستور العراق عام 2005 أكد على النهوض بالقبائل والعشائر، وأكد على دورها في المجتمع العراقي، ولكنه في الوقت نفسه أوجب عليها احترام المبادئ الأساسية العليا، والتي هي الدين والقانون وحقوق الإنسان؛ فلا يجوز أن يترتب على الأعراف العشائرية أي مخالفة لهذه المبادئ الأساسية (عباس، 2016).

فالعصبية مصدر للمسؤولية المشتركة، وأساس لكل فعالية موحدة ومتضامنة وجماعية، تستجيب العصبية لحاجات الأفراد ورغباتهم في الزواج، والثأر، والفصل، والنخوة وغيرها. وتحمل

العصبية أفرادها على التناصر والتعاضد في المدافعة والحماية والمقاتلة، وقد يكون السبب في وجود العصبية كامنا في الخصائص الإنسانية كالشفقة والنعرة على ذوي الأرحام والقربى، وبها يكون التعاضد والتناصر (البريطانية، 1990).

ولا يخفى على أحد أن العشائر الكريمة لا ترضى بالفساد، الذي هو في لهجتهم سرقة، والسرقة جريمة من جرائم الاعتداء على المال، وتعني اختلاس مال منقول ومملوك للغير بغية تملكه، وهو الاستيلاء على شيء بغير رضا مالكه أو حائزه، وأن يكون هذا الشيء مالا منقولا، أو على عقار أو أرض زراعية، مع قيام الجاني بقصد الاستيلاء؛ لأن السرقة من الجرائم العمدية. وتعتبر عند العشائر من الجرائم الجالبة للعار، وتسمى بالجرائم «السودة»، أي تسود سمعة السارق وأهله (الحسين، 2009).

وهنا يضع العرف العشائري عدة عقوبات ضد كل من يثبت عليه تورطه في جرائم مخلة بأمانة الإنسان واعتدائه على حقوق الناس وأموالهم، كجريمة الفساد مثلا، ومنها:

4) إيقاف الدعم:

تقوم العشيرة، باعتبارها آصرة تضم بين ظهرانيها أبناءها، بتوفير الملجأ والحماية والدعم المعنوي والمادي للمنتمين إليها، لكن في حالات معينة، منها الفساد، انقسم الموقف إلى استمرار الدعم، وهذا موقف الأقلية، أما الموقف الآخر فهو إيقاف الدعم والتبرؤ من الشخص الفاسد.

فالفرد الفاسد يعد وصمة عار على القبيلة التي ينتمي إليها؛ لذا يجب على الأخيرة أن تقوم بإيقاف دعمها عن هذا الشخص لحين رجوعه إلى جادة الصواب، فإن لم يرتدع فهناك تدابير أخرى أقسى للتعامل مع هكذا حالات.

وبالتالي، حتى أكبر الفاسدين، حين يستشعر توقف الدعم العشائري عنه، وانكشاف ظهره للعالم الخارجي، سيشعر بالخوف ويتردد عن الاستمرار في الطريق الخطأ الذي سار فيه.

5) التحذير:

الخطوة الثانية التي تقوم بها العشائر في مواجهة أفرادها الذين تثبت عليهم جريمة الفساد، بكافة صنوفه، هي تحذير الشخص المعني لتعديل سلوكه وردعه عن غيه، وإعادة ما بذمته من أموال وحقوق للدولة والناس.

فالعشائر بتاريخها وسمعتها المعروفة لا تقبل أن يقوم أي من أفرادها بالإخلال بعاداتها وقيمها الموغلة في القدم.

فالتحذير أسلوب استهجان شديد اللهجة من العشيرة ككيان واحد ضد فرد من أفرادها، الغاية منه وضعه أمام الأمر الواقع، وأنه لا استمرار له بين صفوفها إن لم ينثن عن غيه.

6) الطرد:

التصرف الأخير للعشيرة في مواجهة المنتمي لها، إذ يظهر في التقاليد العشائرية العراقية، ويعد من الأحكام القاسية التي تتخذ بحق الخارج عن قوانينها وأعرافها، فيقام عليه الحد الرمزي، وهو ما يسمى في الأدبيات العشائرية «كسر العصا». والمقصود من هذا المعنى هو أن العشيرة لن تتكفل في المستقبل بحماية هذا الشخص من الأخطار المحتمل أن تواجهه، وهي، بالتالي، عملية نبذ وإقصاء تشكل روح الأعراف العشائرية.

وكانت قد أعلنت دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في هيئة النزاهة العراقية، من بين نشاطاتها المتعددة، تنظيمها ملتقى تثقيفيا بعنوان «قيم العشائر الأصيلة ركيزة أساس في مكافحة الفساد وتعزيز الأمن»، ضمن البرنامج التثقيفي «دور المجتمع الأهلي في مكافحة الفساد» (العراقية ه،2022).

ومن التحركات العشائرية ضد من تسول له نفسه إفساد المجتمع العراقي، قيام أكثر من 200 شيخ عشيرة بعقد مؤتمر موسع في بعقوبة لمناقشة ملفات الفساد والاتجار بالمخدرات بشكل مباشر، وخطورته على منظومة الأسرة والمجتمع، وبيان تهديداته المباشرة للأمن والاستقرار (عشائر ديالى تعلن البراءة، 2023). وقد أقر المجتمعون في بعقوبة «كسر العصا» أو الطرد من العشيرة بحق المخالفين.

وتعد السنن والعهود العشائرية طرقا فعالة في المجتمعات العراقية، التي تتميز بسيادة الضبط الاجتماعي الأولي غير الرسمي، وقد امتدت السنن العشائرية لتشمل معظم جوانب الحياة الاجتماعية، ومن خلال الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

1- سيادة السنن العشائرية وقوة الالتزام بها في العشائر العراقية.
2- تكتسب العادات والتقاليد قوتها من قوة هذه السنن، وبالعكس، وبالتالي فإن للعادات والتقاليد نفس قوة السنن العشائرية.
3- تضع السنن العشائرية الجزاءات المشددة لمواجهة المشكلات الاجتماعية المتزايدة في مجتمعنا نتيجة الظروف الصعبة التي يمر بها.
4- تتماثل السنن العشائرية رغم اختلافات العشائر في المجتمع العراقي، وهذا يؤكد انبثاقها الحقيقي من واقع المجتمع (وآخرون ب، 2017).

ويتضح مما سبق الدور المهم الذي تلعبه العشائر العراقية الأصيلة، والذي من الممكن زيادة تأثيره في التصدي للفساد والمفسدين، وسحب البساط من تحتهم، وتركهم يواجهون مصيرهم المحتوم.

المطلب الخامس: الدور الدولي

باعتبار الفساد مشكلة تعاني منها جميع الدول، دون استثناء، فكان لابد من وقفة جادة من جميع الأطراف الدولية المؤثرة، كالمحكمة الدولية للنزاهة، والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، وكذلك البنك الدولي المعني بالجانب المالي للفساد.

1) المحكمة الدولية للنزاهة

ويرى الدكتور آرام محمود (المستشار السابق للرئيس برهم صالح) أنه نظرا لفشل أو عدم قدرة المؤسسات العراقية في مجابهة ومكافحة آفة الفساد كما يجب، تظهر الحاجة إلى تدخل منظمة دولية في الأمر. لذلك، يمكن القول إن دعم فكرة إنشاء «محكمة دولية لمكافحة الفساد» يعد ضروريا، لغرض محاسبة الفاسدين المتنفذين، حتى عندما تفشل المحاكم العراقية في ذلك. وقامت «المنظمة الدولية لمبادرات النزاهة»، وهي منظمة غير حكومية بقيادة القاضي مارك وولف من الولايات المتحدة والقاضي ريتشارد غولدستون من جنوب أفريقيا وآخرين، باستقطاب الدعم الدولي لإقامة محكمة دولية لمكافحة الفساد من جانب حكومات هولندا ونيجيريا وكندا وكولومبيا والإكوادور ومولدوفا، بالإضافة إلى دول البرلمان الأوروبي. وتنظم «المنظمة الدولية لمبادرات النزاهة» حاليا فرقا من الخبراء لإصدار معاهدة نموذجية لغرض إنشاء «المحكمة الدولية لمكافحة الفساد» (محمود، 2023).

ويبقى وجود هكذا محكمة دولية تنظر في قضايا الفساد عبر العالم ذا أهمية كبيرة، لكي لا يشعر الفاسدون بوجود مكان آمن يمكنهم الاختباء أو اللجوء إليه.

2) معاهدات مكافحة الفساد الدولية

هناك العديد من المعاهدات الدولية التي أبرمت لغرض محاربة الفساد وفرض النزاهة، ومنها الاتفاقية التي عقدتها الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2004.

والتي جاء في ديباجتها: «إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، يقلقها ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار الدول والمجتمعات وأمنها، مما قد يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، وإذ تقلقها أيضا الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال» (والجريمة، 2004).

كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2016 لمكافحة الفساد، التي أشارت إلى: «تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار إليها في هذه المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد» (المتحدة ا.، 2016).

ويبدو أن العالم لا يزال بحاجة إلى المزيد من الاتفاقيات المضادة للفساد وتوحيد الدول لمواجهته.

3) البنك الدولي ومكافحة الفساد

يعد الفساد من المشاكل الأساسية التي تقف أمام التنمية، فهو يؤذي الفقراء ويهدم التقدم. والفساد كظاهرة ليس مجرد هدر للمال العام فقط، بل هو السبب في تداعي البنى التحتية، وإتلاف البيئة، وسوء استخدام السلطة، وإضعاف ثقة الشعب بحكومته.

وبعد نحو خمسة أعوام من تفشي وباء كوفيد-19، ومع تصاعد التوترات الدولية، لا يزال من الضروري معالجة الفساد بالنسبة إلى مجموعة البنك الدولي لتحقيق رسالتها المتمثلة في تخفيف وطأة الفقر والحد من عدم المساواة.

وانطلاقا إلى آفاق المستقبل، يحدو الأمل الكثيرين في حشد الجهود والطاقات للحد من الفساد في إدارة المشتريات والعقود، وتوسيع نطاق استخدام البيانات والتكنولوجيا، وتدعيم الشفافية بشأن المعلومات الخاصة بالمستفيدين الحقيقيين، وبذل المزيد من الجهود لتدعيم مؤسسات المساءلة وسيادة القانون، ودمج مكافحة الفساد على نحو أعمق في الدراسات التشخيصية والاستراتيجيات الخاصة بالبلدان المعنية لتعزيز العقد الاجتماعي (اندرسون).

إن الدور الدولي في الحد من الفساد ومكافحته حول العالم مهم للغاية لأسباب عديدة، منها:

- كسر خطوط الإمداد والاتصال والتعاون للفاسدين العابرة للحدود.
- تغيير الصورة النمطية عن الفاسدين بأن «اسرق واهرب»، فلا مهرب من وجه العدالة أينما كانوا.
- دخول دول العالم في المعركة ضد الفساد سيعزز من جبهة ومعنويات محاربي الفساد من حكومات وطنية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات أخرى.

المطلب السادس: العامل النفسي

يعد العامل النفسي من العوامل المؤثرة في دواخل الإنسان، وتظهر، ولو بعد حين، على ظواهره وخفاياه. وبما أن الشخص الفاسد هو، بالتالي، إنسان، ولديه مشاعر وأحاسيس، ويتأثر بما يلقى عليه من قول، وما يمر أمامه من مواقف، وما يسمع من أحداث، فقد يصحو ضميره ويتوب ويترك درب الفاسدين، ومن يحصل معه ذلك لابد أنه مر بالآتي:

1) تأنيب الضمير:

ولكي نتعرف إلى معنى تأنيب الضمير، يجب أن ندرك أولا أن بذرة الخير مزروعة داخل كل إنسان، هذه البذرة تكبر بالعمل الصالح والخير، وتتقلص بالعمل الطالح وقد تموت. فمن الثابت أن لدى كل شخص حوارا داخليا يصدر عن ضميره وينبهه إلى أخطائه، ويركز على ما يجب على الإنسان أن يفعله، وأن الاستجابة لصوت الضمير الداخلي أو عدم الاستجابة له تحدد مقدار نمو بذرة الخير. فتأنيب الضمير يعني أن الشخص حي ويميز الخطأ من الصواب، ويدرك ما يقوم به من أفعال، وهذا أمر جيد إن ترافق مع تصحيح الأفكار والسلوكيات (الشعور بتأنيب الضمير، 2016).

ويذكر الشيخ محمد تقي الفلسفي أن الضمير لدى الإنسان هو قوة تدعى «الوجدان الأخلاقي». وفي المواضع التي يخطئ فيها الإنسان، فإنه ساعتها يصبح فريسة للوم والتقريع الذاتي الباطني. لذا، إن «الوجدان الأخلاقي» من القدرة والقوة أنه لا يبرح المخطئ ونفسه حتى في ساعات النوم، حيث يعرض أمامه كل ما فعله من سوء أمام عينه في عالم الرؤيا، وبذلك يلومه عليها. إن طبيعة الوجدان الأخلاقي وإظهار قبح الذنب تقوم بتحوير صور الأحلام بما لا يسمح للمذنب أن يظهر على صورته الواقعية من جهة، ويجعله من جهة أخرى يشاهد خطاياه في الرؤيا برعب وقلق، فالانقياد لأوامر الوجدان الأخلاقي وإطاعة مقرراته وظيفة حتمية مزروعة داخل كل إنسان (الفلسفي، الندم على الذنب والنفس اللوامة، 2009).

2) الخوف من الفضيحة:

الفضيحة تعني انكشاف العيوب، وانحراف الإنسان عن القيم الخلقية، ما يجلب العار ويؤذي المشاعر الأخلاقية للمجتمع، وفي الفضائح العامة، قد تؤدي فضيحة ما إلى استقالة حكومة، أو قد تكون فضيحة أخلاقية أو اجتماعية أو سياسية (المعاني،2005).

والفضيحة هنا لها أثر نفسي مؤلم، بالإضافة إلى ما يترتب عليها من نبذ مجتمعي وعواقب قانونية وعرفية داخل المؤسسات الحكومية المختلفة.

فالفضيحة، بالتالي، كابوس كل فاسد مذنب بحق من ائتمنه، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفضيحة لا تطال صاحبها فقط، وإنما تشمل عائلته وأولاده وبناته وزوجته وأقاربه.

3) العقاب الأرضي والسماوي:

أغلب الأشخاص يؤمنون أن هناك عقابا دنيويا لكل من يفعل فعلا خاطئا، وهناك نسبة منهم يؤمنون أن هناك أيضا عقابا أخرويا كذلك. أي أن هناك عقابين لكل مجرم: الأول يوقعه عليه البشر، والثاني يوقعه عليه خالق البشر.

ويمكن القول إن «علم العقاب» هو العلم الذي يقوم بإيجاد أفضل الطرق والسبل التي يجدر بالسادة المشرعين أن يسلكوها لغرض مكافحة الجريمة، سواء بالوقاية منها، أو بالعقاب عليها بعد وقوعها، وهذا يعني أن «علم العقاب» لا ينظر في قواعد تنفيذ العقوبات كما هي مطبقة بالفعل، وإنما يبحث في هذه القواعد كما يجب أن تكون. وبناء على ذلك يمكن تعريف هذا العلم بالآتي: «هو العلم الذي يعنى بدراسة الجزاءات الجنائية بفرعيها: العقوبات والتدابير الاحترازية من أجل تحديد الأهداف المرسومة لها وسبل تحقيق تلك الأهداف» (العقاب، جامعة ميسان، 2018).

يتبين من كل ما سبق أن العذاب النفسي الذي يشعر به الفاسد، في بعض الأحيان، أمر جيد يمكن الاستفادة منه، فلربما كان دافعا لتوقفه عن الفساد وإرجاع ما بذمته إلى مستحقيه.

الخاتمة:

إنَّ الفساد آفة عامة شديدة الخطورة ومتشعبة الأذرع، لذا يتوجب مواجهتها عبر كافة الصعد واجتثاثها من جذورها.

وهنا يقترح الباحثون على أصحاب القرار في العراق، وممن يعنيهم مكافحة الفساد بكافة أشكاله وأنواعه وأصنافه، أن يتبنوا استراتيجية شاملة واسعة الأذرع، مركزية الهدف، صلبة الأساس. بحكم أن الفساد آفة بالغة الدهاء، وأي ضغط يسلط عليها من جهة أو طرف واحد سوف تحاول التمدد والهروب إلى مساحات أخرى، لذا لابد من محاصرة وضغط وحرب شاملة ليتم القضاء على تلك الآفة وللأبد.

وتتبين أهمية المعركة ضد الفساد حين قرنتها المرجعية الرشيدة مع المعركة ضد الإرهاب، ونحن نعلم جميعا خطورة الأخيرة، حيث إنها هددت وجود وكيان الدولة العراقية برمته، وعملية المقارنة التي اعتمدتها المرجعية لم تأت من فراغ، بل من نظرة مستقبلية دقيقة وقراءة للواقع العراقي بمجمله وما وصلت إليه الأمور، فوضع الدعوة إلى التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين بين الوصايا المهمة التي تشير إلى مكانة الأبطال الذين واجهوا داعش والشهداء وعوائلهم الكريمة،

يفهم منه أن التضحيات التي قدمت ليس فقط لأجل حماية أمن العراق، وإنما حماية مستقبله من الفاسدين وسراق قوت الفقراء. وهنا نلاحظ أن المرجعية استخدمت في نهاية الجملة «إن» الشرطية، والحديث عن الانتصار في المعركة مع الفساد «إن أحسنوا إدارتها بشكل مهني وحازم» (الكربلائي، 2017).

ومن المقترحات التي يقترحها الباحثون:

- أولا: إن الفساد ظاهرة تواجه البشرية منذ قديم الزمان، وقد حاولت الحضارات القديمة وضع القوانين الصارمة لتنظيم الحياة، كما فعل العراقيون القدماء في مسلة حمورابي مثلا. لذا يجب عدم الاستكانة أو الخوف والتردد حين مواجهة الفساد، بل اعتماد أقصى حالات الإيجابية والمطاولة والصبر والتفاني في العمل.
- ثانيا: العراق يمر في مرحلة مصيرية من تاريخه المعاصر والحديث، ومن القضايا التي يواجهها قضية الفساد، وهي قضية متشعبة ومتفرعة وشائكة، ولأجل مواجهتها لابد للجميع من وقفة رجل واحد، بإرادة صلبة واحدة، وهدف سام واحد، وتقديم التضحيات المؤلمة.
- ثالثا: الفساد عدو الجميع، ولابد للجميع من إظهار عداوتهم له؛ فرجل الدين يجب أن يتبرأ من الفساد باعتباره حبلا من حبال الشيطان، ورجل الاقتصاد عليه أن ينبذ الفساد بوصفه معولا لهدم البناء وإيقاف عجلة التنمية، كذلك رجل السياسة النزيه سيرى في الفساد عائقا أمام رفعة بلده وخدمة جمهوره الذي انتخبه.
- رابعا: اعتماد الشفافية في المعاملات، لأن الغموض والسرية غير المبررة تخلقان الجو المناسب للفساد وتحميان مرتكبيه أيضا. وهنا يظهر أن الشفافية فيها شيء من إشراك جميع الأطراف المعنية للاطلاع على الأمور وكيف يتم سيرها داخل المؤسسات العاملة في الدولة.
- خامسا: تطبيق التكنولوجيا وترك الروتين الورقي سيؤدي إلى تحقيق جملة منافع، وسيغلق أبواب الفساد التقليدية، ومن بين بعض الإيجابيات سرعة الإنجاز، ودقة العمل، وتقليل تدخل العنصر البشري، بالإضافة إلى تحقيق الدعوات في الحفاظ على البيئة وخفض الاعتماد على الورق.
- سادسا: توضيح صورة الفساد السيئة في المناهج التربوية والتعليمية، وغرس قيم رفضه والتنصل عنه وعدم انتهاجه لدى النشء الجديد، وخلق ثقافة رفض له داخل نفوسهم وعقولهم، باعتبارهم قادة المستقبل ورجال الغد.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم، جابر السيد. (2014). التفكك الأسري: الأسباب والمشكلات. دار التعليم الجامعي.
- إبراهيم، رغد عبدالستار (2020). تفعيل الرقابة الشعبية في وحدات الإعلام للوزارات الخدمية. دائرة التخطيط والبحوث.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الأمم المتحدة. الرابط: https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html
- آرام محمود. (2023). حالة العراق والحاجة إلى محكمة دولية. تم الاسترداد من معهد واشنطن: [https://2u.pw/YKYQx9]
- أرتورو هيريرا، وجيم أندرسون. (بلا تاريخ). مكافحة الفساد ليس خيارا. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي: [https://2u.pw/pumPw9]
- استفتاء حول الفساد الإداري. (2022). تم الاسترداد من موقع مكتب سماحة السيد علي السيستاني: [https://2u.pw/kKlKFR]
- الإعلام، ف. (2017). المنبر الحسيني أنموذجا. تم الاسترداد من العتبة الحسينية المقدسة: [https://imamhussain.org/arabic/6060]
- الأمم المتحدة. (2004). دليل تنمية المجتمع المحلي. [https://digitallibrary.un.org/record/1309430?ln=ar&v=pdf]
- الأمم المتحدة. (2016). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- بدر سوادي عبود وآخرون. (2017). دور الأعراف العشائرية في عملية الضبط الاجتماعي. كلية الآداب، جامعة القادسية.
- بكر علي عباس وآخرون. (2016). الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 15، ص650.
- خطبة الجمعة ودورها في المجتمع. (2022). تم الاسترداد من موقع ملتقى الخطباء: [https://2u.pw/mWxuIb]
- خطبة الجمعة. (2022). تم الاسترداد من الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي: [https://gph.gov.sa/index.php/ar/component/k2/item/9924-2022-12-09-10-45-14]
- خطبة جديدة للفوزان. (2013). تم الاسترداد من روضة الخطب: [http://www.islamekk.net/play.php?catsmktba=1511]
- دائرة الاستخبارات البريطانية. (1990). تقرير سري عن العشائر والسياسة في العراق.

- دائرة النزاهة الاتحادية. (2023). مؤشر استعداد المؤسسات الحكومية في مجال مكافحة الفساد. دائرة البحث والتطوير.
- سميح دغيم. (2000). موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي. مكتبة لبنان ناشرون.
- الشبيب، ب. (2022). منبر. تم الاسترداد من موقع النجف بوست: [https://www.najafpost.com/articles/view/details?id=9113]
- الشعور بتأنيب الضمير. (2016). تم الاسترداد من موقع النجاح والصحة النفسية: [https://2u.pw/LJqFUe]
- صالح بن عبدالله بن حميد. (12-10-2022). خطبة الجمعة وأثرها في إصلاح المجتمع. تم الاسترداد من موقع ملتقى الخطباء: [https://2u.pw/ipGtphZm]
- صالح حسن كاظم / زيد مجبل عبد النبي (2011). الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في العراق. هيئة النزاهة.الرابط: https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=1547
- عبد الناصر طاهر محسن. (بلا تاريخ). دور المرجعية في مكافحة الفساد. هيئة النزاهة.
- عبدالله، هوازن عبدالمحسن (بلا تاريخ). دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد في العراق. العراق: جامعة صلاح الدين، كلية القانون والعلوم السياسية.
- العراقية، هـ. ا. (2022). العلاقات مع المنظمات غير الحكومية. تم الاسترداد من هيئة النزاهة العراقية: [https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=7079]
- عشائر ديالى تعلن البراءة. (2023). تم الاسترداد من موقع بغداد اليوم: [https://2u.pw/gK3jPL]
- الفتي، ا. (2005). الإسكو. تم الاسترداد من الأمم المتحدة: [https://2u.pw/zslAlc]
- قاموس المعاني. (بلا تاريخ). جامعة بيرزيت. تم الاسترداد من: [https://ontology.birzeit.edu/term/%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A]
- قانون هيئة النزاهة، رقم (30) لسنة 2011، موقع هيئة النزاهة، الرابط: https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=1545
- قناة DW. (بلا تاريخ). العشائر في العراق. تم الاسترداد من «مشاريع سياسية وبدائل عن القانون»: [https://2u.pw/9FXeEI]
- لطيف حسين عبيد. (28 شباط، 2024). استرداد العائدات المتحصلة من جرائم الفساد. تم الاسترداد من مجلس القضاء الأعلى: [https://www.sjc.iq/view.73028/]

- محاضرة في علم العقاب. (2018). جامعة ميسان. تم الاسترداد من: [https://uomisan.edu.iq/law/ar/wp-content/uploads/2021/09/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9-1-pdf.pdf]
- محاضرة في علم العقاب. (بلا تاريخ). جامعة ميسان. تم الاسترداد من: [https://2u.pw/fRzrIZ]
- محمد تقي الفلسفي. (2009). الندم على الذنب والنفس اللوامة. تم الاسترداد من مركز إشعاع الإسلامي: [https://2u.pw/y9WoXD]
- ممثل المرجعية الدينية العليا، الشيخ عبد المهدي الكربلائي. (المخرج). (2017). خطبة النصر من الصحن الحسيني الشريف [فيلم سينمائي].
- مها محمد أيوب. (2011). التشريعات القانونية العراقية المتعلقة بمحاربة الفساد. جامعة النهرين، كلية الحقوق.
- مواجهة الفساد.. مسؤولية دينية ووطنية ومجتمعية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من هيئة الرقابة الإدارية/مصر: [https://aca.gov.eg/News/2031.aspx]
- موقع مكتب سماحة المرجع السيد علي السيستاني. (2022). تم الاسترداد من «استفتاء حول الفساد الإداري»: [https://www.sistani.org/arabic/archive/276]
- نائب رئيس استئناف الكرخ. (بلا تاريخ). القضاء أعد خطة لمكافحة الفساد. تم الاسترداد من مجلس القضاء الأعلى: [https://www.sjc.iq/view.72657]
- نائبة. (2021). العراق بحاجة إلى برلمان قوي يحارب الفساد ويحاسب المسؤولين. تم الاسترداد من موازين نيوز: [https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=168053]
- نصير محسن عبد الحسين. (2009). الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي. مجلة كلية التربية الأساسية، 60، 296.
- النهي عن الفساد. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع إسلام ويب: [https://2u.pw/QND9Ff0v]
- هادي، ش. م. (2020). السيد السيستاني ومكافحة الفساد. تم الاسترداد من موقع الأئمة الاثني عشر: [https://the12imams.net/more/4334]
- هيئة النزاهة الاتحادية. (2023). تقرير نصف سنوي. جمهورية العراق.
- وكالة الأنباء العراقية. (1 نيسان، 2021). القضاء يضع خطة من أربعة محاور لمكافحة الفساد. تم الاسترداد من وكالة الأنباء العراقية: [https://www.ina.iq/122816--.html]